

## المزايا الاقتصادية لمشروع العملة الخليجية الموحدة

أ. صديقي أحمد

جامعة ادرار

### Le Résumé:

L'objectif de la création d'une monnaie commune entre les pays du conseil de coopération du Golfe depuis 1981 était l'accomplissement de l'unité qui vise à atteindre plusieurs avantages économiques et politiques. A ce stade, il est clair que le lancement avantageux de l'euro a encouragé les blocs économiques d'établir des unions monétaires dans de nombreuses zones.

Cet article vise à mettre en lumière les perspectives économiques du projet d'union monétaire entre ces pays et dans ce contexte le chercheur a suggéré qu'il est nécessaire pour le CCG de se pencher sur l'analyse des politiques économiques nationales, et l'achèvement des réformes nécessaires à tous les niveaux, en particulier monétaires et financiers pour réaliser l'intégration monétaire.

### الملخص:

كان هدف إنشاء عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ سنة 1981 إحدى ركائز الوحدة التي تهدف من خلالها تلك الدول إلى تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية والسياسية، ومن الواضح أن إطلاق عملة اليورو بنجاح قد شجع التكتلات الاقتصادية على الاهتمام بإقامة الاتحادات النقدية في العديد من المناطق. وهذا المقال يسلط الضوء على المزايا الاقتصادية لمشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج، ومن خلال هذا المقال توصل الباحث إلى انه من الضروري على جميع دول مجلس التعاون الاهتمام بدراسة وتحليل السياسات الاقتصادية الوطنية، واستكمال الإصلاحات المطلوبة على جميع المستويات وخاصة النقدية والمالية بما يضمن الوصول إلى تحقيق التكامل النقدي.

## الكلمات المفتاحية:

العملة الموحدة، منطقة العملة المثلى، دول مجلس التعاون الخليجي، معايير التقارب الاقتصادي.

## مقدمة الدراسة:

كانت محاولات التقارب الاقتصادي بين الدول العربية كثيرة ومتعددة، ولكن نظرا لعدم تطبيق الآليات الفعلية للعمل المشترك فان تلك الخطوات لم تصل إلى درجة اعتبارها مشاريع للتكامل الاقتصادي. ومع وجود العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية فان تلك الاستراتيجيات الخاصة بالعمل المشترك لم تحقق أهدافها المطلوبة، ابتداء من المشروع السوري في منتصف الأربعينيات، والداعي إلى إنشاء مصلحة للنقد العربي، والتي تتولى إصدار العملة العربية الموحدة، وانتهاء باتفاقية المدفوعات العربية في النصف الثاني من الستينيات والتي لم يتم تجسيدها عمليا على ارض الواقع. ونظرا لحجم التدفقات من الأموال الناتجة عن زيادة الإيرادات النفطية إلى بعض الدول العربية من جهة، وزيادة العجز في موازين المدفوعات إلى جانب صعوبة الإقراض من الأسواق الدولية في بعض الدول العربية من جهة أخرى، فقد شكل هذا الواقع فرصة للتعاون والتكامل فطرح في بداية السبعينيات فكرة لإنشاء صندوق النقد العربي والذي يعتبر خطوة في اتجاه إقامة الاتحاد النقدي العربي<sup>1</sup>.

وتسعى حاليا بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق تكامل نقدي عن طريق إنشاء عملة موحدة للمنطقة، وتحقيق تقارب اقتصادي فيما بينها يضمن عائدات اكبر للمنطقة. وكان انطلاق مشروع عملة موحدة لدول الاتحاد

---

<sup>1</sup> - صندوق النقد العربي منظمة عربية إقليمية، تأسست سنة 1976، وبدأت عملياتها سنة 1977، هدفها الأساسي تحقيق التوازن في المدفوعات للدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على المدفوعات، وتحسين التعاون النقدي العربي، وتشجيع تطوير الأسواق المالية العربية، مما يمهّد الطريق للعملة العربية الموحدة، إلى جانب تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء.

الأوروبي سنة 1999 قد شكل حافزا كبيرا لدول المجلس للإسراع بإتمام مشروع العملة الخليجية الموحدة. ولكن في الوقت الراهن فإن أزمة اليورو نفسها تشكل فرصة مهمة للدول الخليجية للاستفادة من التجربة واستكمال الإصلاحات الضرورية التي تتعلق بالسياسات النقدية والمالية، وكذا الوفاء بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي، كما أن التحديات التي تواجهها مشروعات الاتحادات النقدية العالمية الأخرى بصفة عامة سواء الاتحادات النقدية الثلاث في إفريقيا، أو الاتحاد النقدي لدول الكاريبي، تمنح هي الأخرى فرصة كبيرة لدراسة خيارات وطرق تحقيق هذا المشروع. ففي الوقت الذي تم إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي وفق الالتزام بالمرحل الخمسة للتكامل الاقتصادي، فقد نفذت باقي الاتحادات النقدية الأخرى المذكورة تسلسلا عكسيا حيث تعمل على تنفيذ التكامل الاقتصادي بعد انقضاء عدة عقود على دخول اتحاداتها النقدية حيز التنفيذ.

ويشكل قرار تأجيل إقرار العملة الخليجية الموحدة فرصة مهمة للدول الخليجية لإتمام الإصلاحات المطلوبة والالتزام بتحقيق معدلات التقارب الاقتصادي بين تلك الدول، ورغم أن التحديات كبيرة وان الإصلاحات الاقتصادية تتطلب وقتا، فإن مزايا تلك العملة في أكبر منطقة مصدرة للطاقة في العالم ستحقق فوائد كبيرة أيضا، وسوف تقضي على الفجوة بين فواتير المصدرين والمستوردين والتي تشكل بمفردها فقط تكاليف كبيرة على الاقتصاديات الخليجية. ونظرا لكون مشروع العملة الخليجية الموحدة سيحقق العديد من الايجابيات إلى جانب وجود العديد من المخاطر المحتملة فإننا سنحاول في إطار دراسة هذا الموضوع الإجابة على الإشكالية الموالية:

هل المزايا الاقتصادية التي يتيحها مشروع العملة الخليجية الموحدة

كافية لقبول مواجهة المخاطر المحتملة؟

وبناء على الإشكالية السابقة فإنه يمكن معالجة هذا الموضوع ترتيباً حسب النقاط  
المالية:

مفهوم التكامل النقدي.

نظرية منطقة العملة المتلى أو منطقة النقود المثالية.

معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المزايا الاقتصادية لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي.

التحديات القائمة أمام مشروع العملة الخليجية الموحدة.

وفي الأخير سوف تتبع هذه الفروع بالخاتمة النهائية والتي تتضمن النتائج التي  
تم التوصل إليها في الدراسة.

ونظراً للمكاسب الاقتصادية والمالية العديدة للوحدة النقدية، فإن دول  
مجلس التعاون الخليجي تسعى لاستثمار الإرادة السياسية لهذا التحرك في تحقيق  
مزيد من التكامل وتقوية السياسات الاقتصادية لدول المجلس، وتشجيع التنظيم  
والإدارة في تلك الاقتصاديات بصفة عامة، وإن كانت بعض تلك الدول قد  
استوفت معايير التقارب الاقتصادي في الجانب المالي والنقدي، فإن دولاً أخرى  
من المجلس لا تزال في إطار الاستجابة للوفاء بتلك المعايير، كما أن بعض  
دول المجلس مثل الإمارات وعمان، وحول الرؤية السياسية أحياناً والاقتصادية  
أحياناً أخرى، قد ترددت في البقاء ضمن هذه الوحدة على الأقل في الوقت  
الحالي.

### مجال الدراسة:

تضم دول مجلس التعاون الخليجي التي يجري تناولها في هذا المقال،  
الدول العربية الست وهي الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة  
العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، والكويت، ويبلغ عدد السكان الإجمالي  
لهذه الدول حوالي 35.1 مليون نسمة، وهي تقع في الجنوب الغربي لقارة آسيا،  
وتتميز بموقع جغرافي مهم دولياً يقع بين قارة آسيا وإفريقيا، وله منافذ بحرية

عديدة، كما تعتبر هذه الدول المصدر الاستراتيجي لإنتاج الطاقة في العالم حيث تحتفظ باحتياجات مهمة من النفط والغاز تقدر بحوالي (45%) و (17%) على التوالي من الاحتياجات العالمية المؤكدة. كما أن هذه الدول الست تتقاسم روابط ثقافية مشتركة تميزها عن غيرها الاقتصادية الأخرى إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة أيضا. ومن المهم أن نشير إلى أن التحليلات والبيانات والمعطيات التي سترد في هذا المقال، ستتضمن تقديم بيانات تخص جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من أن دولة عمان والإمارات العربية أعلنتا عدم رغبتهما في الانضمام إلى الوحدة النقدية على الأقل في الوقت الحالي<sup>1</sup>.

### 01- مفهوم التكامل النقدي:

هناك تعريفات مختلفة لمفهوم التكامل النقدي في الفكر الاقتصادي، فبعض التعاريف الاقتصادية تشير إلى أن التكامل النقدي هو مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء<sup>2</sup>، كما يعبر مفهوم التكامل النقدي في رأي البعض من الاقتصاديين عن امتلاك المنطقة الاقتصادية المتكاملة لعملة واحدة أو مجموعة من العملات تتمتع بحرية التحويل، ومرتبطة بأسعار صرف مثبتة، وتتمتع بحرية التداول دون قيود، كما يجب تثبيت المعروض النقدي من تلك العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للاتحاد النقدي، كما ينبغي أن تتدخل قدرة المصارف التجارية على طرح النقود

---

<sup>1</sup>- حضرت سلطنة عمان اتفاق الوحدة النقدية الموقع بين الدول الأربعة، عكس الإمارات العربية المتحدة التي غابت تماما عن الاتفاق.

<sup>2</sup>- زايري بلقاسم: تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005، ص 208.

ضمن سلطة هيئة اتحادية تتمتع بالرقابة الكاملة في هذا المجال<sup>1</sup>، وفي هذا الإطار يعرف Fritz Machlup التكامل النقدي على انه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية<sup>2</sup>. وتتفق جميع تلك التعاريف على أن التكامل النقدي هو مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء.

## 02- نظرية منطقة العملة المثلى أو النقود المثالية:

هناك العديد من النظريات التي تناولت دراسة موضوع التكامل النقدي، ومن بين أهم تلك النظريات نجد نظرية منطقة العملة المثلى أو النقود المثالية، والمقصود بمنطقة العملة المثلى هي كل منطقة اقتصادية تضم عددا من الدول الأعضاء تستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر ترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها البعض ارتباطا قويا يجعلها في الواقع عملة واحدة أي أن هذه المنطقة تجعل أداء عملتين أو أكثر يماثل أداء عملة واحدة إذا كان سعر الصرف بين هذه العملات غير قابل للتعديل<sup>3</sup>. وتكتسب منطقة العملة صفة المثلى إذا كانت هذه المنطقة تحقق درجة عالية من الكفاءة في علاج الصدمات الداخلية والخارجية التي تحدث لدول المنطقة، وبالتالي فإن علاج الصدمات سوف يسهم في تجنب العديد من الآثار السلبية على دول المنطقة، وليس من الضروري أن يكون أداء كل المناطق النقدية في علاج الصدمات متماثلا، نظرا لان مناطق

<sup>1</sup> - محمد سيفلني: التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 558.

<sup>2</sup> -Fritz Machlup: “ Economic integration/ worldwide. Regional. sectoral ”, Macmillan, London, 1976, P 09

<sup>3</sup> -يفرق ماندل صاحب النظرية بين منطقة تظل فيها الدولة محتقظة بعملتها الوطنية ويتم تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وبين منطقة عملة يتم فيها إصدار عملة موحدة وتتنازل الدول الأعضاء عن عملاتها الوطنية مقابل هذه العملة.

العملة ليس كلها مناطق مثالية، وبالتالي يمكن القول أن المكاسب التي تتيحها مناطق العملات هي مكاسب متفاوتة من منطقة لأخرى.

وكان روبرت ماندل (Mundell) أول من صاغ مصطلح منطقة العملة المثلى في ورقة بحثية سنة 1961 وقد تابع هذا الموضوع بعض الاقتصاديين أمثال ماكينون وكينين وود (Mckinnon, kennan, wood) وركزوا في دراستهم على الإطار النظري وصياغة بعض الحجج التي تؤيد انضمام الدولة إلى هذه المناطق، ويرى ماندل أن الشرط الأساسي لمنطقة النقود المثالية هو وجود حركية لعوامل الإنتاج ويفضل هذا الشرط فان نظام الصرف الثابت أو عملة واحدة داخل المنطقة هو نظام صرف معوم بالنسبة لدولة أخرى، وهو ما من شأنه أن يسمح بتعديل سريع للاختلالات، وعليه فان أية أزمة غير متناظرة داخل المنطقة سوف تنتج عنها حركة في رؤوس الأموال واليد العاملة لإعادة التوازن بين العرض والطلب<sup>1</sup>. وقد ركز ماندل على معيار حرية انتقال عناصر الإنتاج لأنه استند في تحليله على افتراض أن تغير هيكل الطلب على منتجات الدولة هو السبب الأساسي في اختلاف التوازن الخارجي، وان تصحيح هذا الاختلال بأقل تكلفة ممكنة يتم من خلال توفر حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول منطقة العملة الموحدة، وفي حالة غياب حركية عوامل الإنتاج فان المنطقة الاقتصادية سوف تكون غير مثالية والأزمة التي تنشأ فيها سوف تكون غير متناظرة، وبالتالي تحتاج إلى تعديل نقدي والذي بدونه تتجه المنطقة إلى حالة ازدياد البطالة والتوسع في عجز ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن حركية عوامل الإنتاج المتمثلة في درجة الانفتاح العالية وتطور الأسواق المالية لا تضمن للمنطقة بالضرورة

<sup>1</sup> - محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، ملقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، سنة 2005، ص 410

<sup>2</sup> - محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: مرجع سابق، ص 411.

الوصول إلى درجة المثالية، فمثلا يتوفر في دول الاتحاد الأوروبي العاملين السابقين غير أن مرونة الأسعار والحركة الجغرافية والقطاعية للعمل ضعيفة جدا، بل أن أوروبا تأتي في أواخر ترتيب تحرك العملة دوليا بل هي قارة عموما يقل حماس مواطنيها لتغيير مكان إقامتهم فأقل من 0.5 نقطة مئوية من قوة العمل الأوروبية تغير مكان الإقامة خلال عام مقابل 2.5 بالمائة يتحركون في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup> وهي كلها عوامل إلى جانب عوامل عديدة تجعل الصدمات غير متماثلة، مهما كانت الآثار المترتبة عنها، بل إن العلاقات بين مختلف الدول في منطقة اليورو هي شبيهة بمشكلة لها حلول موجودة ولكن غير مثالية<sup>2</sup>. ومن خلال ذلك يمكن القول أن نجاح العملة يتوقف على الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء، وكذا على توفر درجات التقارب الاقتصادي مع ضمان استمراره بين الدول الأعضاء في نفس الوقت.

### 03- معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

تشير الدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوع الاتحاد النقدي، إلى أن هناك العديد من الشروط والمعايير التي ينبغي تحققها في الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد النقدي، وهي التي تعرف بمعايير التقارب الاقتصادي ومن بين تلك المعايير ما يلي:

#### تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء:

إذا كانت الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء متماثلة، فإن تكلفة التكيف في مواجهة الصدمات المتماثلة سوف تكون أقل، أما في حالة عدم التماثل، فإن مواجهة تلك الصدمات يتطلب تكاليف حسب مرونة كل اقتصاد، خاصة وأن الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي لن تكون لديها استقلالية في إدارة

<sup>1</sup> – Tito Boeri : nouveaux citoyens , vieilles frontières, finances et développement, juin, 2004, p37.

<sup>2</sup> – محمد بن بوزيان، الطاهر زيان: مرجع سابق، ص411.



سياساتها الاقتصادية، وبصفة خاصة السياسة النقدية، وبالتالي فان توحيد السياسات المالية والمصرفية بين دول الاتحاد وإيجاد معايير موحدة للتقارب فيما يتعلق بمعدلات العجز في الموازنة ومعدلات الدين العام والحساب الجاري، تعتبر من أهم المؤشرات التي تساعد على تحليل الأداء الاقتصادي للمنطقة. وفي هذا الصدد نجد مثلا أن دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة في القيمة المضافة العالية للقطاع النفطي وفي اعتمادها الكبير على الواردات للوفاء بالطلب المحلي، كما أن المؤشرات الاقتصادية توحى بتحسن الأداء المطلوب للوحدة النقدية، ويمكن ملاحظة أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس من خلال الجدول الموالي:

### جدول رقم: 01

#### بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

2010	2009	2008	دول مجلس التعاون
4.8	0.7	7.4	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
1.016	886	1.027	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
3.2	2.7	11.1	مؤشر أسعار المستهلك (% التغير في المتوسط)
5.4	3.2-	22.2	رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
11.9	8.0	26.2	رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
14.61	14.28	15.93	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
39.9	38.9	37.6	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر: الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، مجموعة سامبا المالية، السعودية، فيفري 2011، ص 06.

ومن خلال الجدول السابق يمكن القول أن معظم المؤشرات في دول مجلس التعاون جيدة، كما أن المنطقة قوية من الناحية الهيكلية، مع وجود أصول خارجية ضخمة، ومستويات مديونية متواضعة، وفوائض مستمرة في الحساب الجاري، وأرصدة مالية جيدة، كما أن معظم سكان دول مجلس التعاون

من فئة الشباب<sup>1</sup>، وتمثل العوامل السابقة في مجموعها دوافع لتحريك النمو على مستوى تلك الاقتصاديات. كما أن تلك المؤشرات توجي إلى إمكانية تحقيق التقارب الأفضل والتماثل في الأداء الاقتصادي لدول المجلس، وفي هذه الحالة يمكن أن يؤدي ذلك إلى وجود مقدرة أكبر على استيعاب الصدمات الخارجية. وتشير بعض الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي<sup>2</sup> إلى أن عدم تماثل صدمات معدل التبادل التجاري يسهم بصورة قليلة نسبيا في المكاسب والخسائر الصافية لمختلف مشروعات الاتحاد النقدي التي تهيمن عليها الفروق في أهداف الإنفاق الحكومي. وهو ما يؤكد أن منطقة العملة الموحدة يجب أن يتشابه فيها الأداء الاقتصادي إلى الدرجة التي تكون فيها الصدمات الخارجية متماثلة على دول المنطقة، وهو ما يتطلب تصحيح نقدي ومالي موحد، يسهل من طريقة علاج الأزمات ويساعد على اتخاذ السياسات النقدية الملائمة.

**سهولة انتقال عناصر الإنتاج:**

---

<sup>1</sup> - الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، مجموعة سامبا المالية، السعودية، فيفري 2011، ص 06.

<sup>2</sup> - Paul Masson et Catherine Pattillo : **une monnaie unique pour l'Afrique ?**, finances et Développement, Décembre, 2004, P 13.

يقصد بعناصر الإنتاج بصفة خاصة العمل ورأس المال، حيث تساعد حرية الانتقال لهذين العاملين مثلا على تسهيل عملية التكيف مع الصدمات الاقتصادية الكلية التي تواجهها دول الاتحاد. فمثلا حرية انتقال عنصر العمل تساعد على معالجة مشكلة ارتفاع مستويات البطالة في دولة ما من دول الاتحاد، كما انه في حالة وجود فائض أو عجز في رأس المال في بعض دول الاتحاد، تعمل حرية انتقال رأس المال على التغلب على مشكلات سوق رأس المال.

### التنوع الاقتصادي المناسب:

من الضروري الإشارة إلى أن الحالة التي تكون فيها هياكل الإنتاج مركزة في قطاعات محددة فان ذلك يؤدي إلى جعل دول الاتحاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وبشكل عام يمكن القول انه كلما كان الإنتاج في اقتصاديات منطقة العملة الموحدة يتوزع على قطاعات متعددة، كلما ساعد ذلك على استقرار العملة، وازدادت قدرتها على امتصاص الصدمات غير المتماثلة .  
المرونة العالية في تحديد الأجور والأسعار:

إن توفر المرونة الكافية في الاقتصاد وسهولة تقييم عوامل الإنتاج يسهل التعامل مع الآثار المعاكسة للصدمات المختلفة على أسواق السلع وأسواق العمل، كما أن المرونة السابقة تسمح برفع درجة تكامل أسواق المنطقة، مما يرفع من مستويات التجارة البينية، ومن ثم يساعد على تعظيم الاستفادة من مكاسب الاتحاد النقدي .

### وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء:

في حالة وجود هذا النظام للتحويلات فان ذلك يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من حدة الأزمات التي تلحق بالدول الأعضاء، وتمكينها من التكيف من خلال التحويلات المالية، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم السلطات المركزية بتقديم الدعم المالي للولايات عند تعرضها لضغوط مالية

حادة. وفي هذا الإطار يجب على دول مجلس التعاون الخليجي وضع آلية لتقريب السياسات النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الخصم والأسعار المالية المفتوحة من أجل الوصول إلى المزيد من التنسيق وتجنب الصدمات الخارجية الكبيرة. وبمقارنة واقع دول مجلس التعاون الخليجي مع دول منطقة اليورو فيما يخص التقارب على مستوى السياسات المالية والنقدية، نجد أن بلدان منطقة اليورو وعبر اتفاقية ماستريخت 1992 قد حققت درجة عالية من التقارب قبل إقرار العملة الموحدة، وهو ما لم يتم انجازه بالصورة الكافية على مستوى دول المجلس، ويمكن مقارنة معايير التقارب بينهما من خلال الجدول الموالي:

### جدول رقم: 02

#### مقارنة معايير التقارب بين منطقة اليورو ودول مجلس التعاون

المعيار	معاهدة ماستريخت	دول مجلس التعاون
أسعار الصرف	التقلبات ضمن هامش عادية لمدة سنتين، لم تخفض العملة مقابل عملة أي دولة عضو	استقرار أسعار الصرف في دول المجلس على المدى الطويل يعني أن هذا المعيار نافذ تقريبا.
الاحتياجات الأجنبية	هذا المعيار غير موجود	لتغطية أربعة أشهر من الواردات
أسعار الفائدة	الأسعار في الأجل الطويل يجب ألا تزيد عن 02 نقطة مئوية عن متوسط الأعضاء الثلاثة التي بها أدنى معدلات التضخم	نفس معاهدة ماستريخت ولكن للأسعار قصيرة الأجل ( 03 أشهر)
معدلات التضخم	يجب ألا تزيد عن 1.5 نقطة مئوية عن متوسط الأعضاء الثلاثة التي بها أدنى معدلات التضخم.	نفس معاهدة ماستريخت
العجز المالي	يجب ألا تزيد عن 03% من إجمالي الناتج المحلي.	نفس معاهدة ماستريخت عندما يبلغ سعر النفط في سلة الأوبك 25 دولار للبرميل أو أكثر.
الدين الحكومي	يجب ألا يزيد عن 60% من إجمالي الناتج المحلي.	نفس معاهدة ماستريخت

المصدر: الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجموعة سامبا

المالية، السعودية، تقرير ماي 2009، ص14

ومن خلال البيانات والمعطيات عن معايير التقارب بين دول المجلس نجد أن تلك الدول عموماً تتميز بانخفاض معدلات التضخم إلى جانب سهولة التنبؤ بها. وقد سجلت قطر أعلى معدل للتضخم سنة 2009 بلغ 12.1% وسجل أدنى معدل للتضخم في نفس السنة بالبحرين بلغ 3.3%، وخلال سنة 2008 و2009 التزمت جميع دول المجلس بتحقيق هذا المعيار باستثناء قطر التي تجاوز فيها معدل التضخم المعدل المحدد للتقارب<sup>1</sup>. كما أن دول المجلس تتمتع بمراكز مالية قوية ومراكز مديونية جيدة وأسعار صرف ثابتة<sup>2</sup>. غير أن أداء المنطقة في التجارة العالمية بصفة عامة يعتمد على الصادرات الربعية، عكس الصادرات الأوروبية التي تتركز أساساً في القطاع الصناعي.

---

<sup>1</sup> - مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول 2009، ص 03.

<sup>2</sup> - الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجموعة سامبا المالية، السعودية، تقرير ماي 2009، ص 14

#### 04- المزايا الاقتصادية لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي:

من المؤكد أن الوصول إلى إقرار العملة الخليجية الموحدة ستكون له العديد من المزايا على مختلف القطاعات لاسيما فيما يتعلق بقطاع التجارة البينية وفواتير الصادرات والواردات، وكذا الاستثمارات والعمليات في الأسواق المالية، وحركة رأس المال بين دول المنطقة. وتتوفر لدى دول مجلس التعاون مقومات أساسية للتكامل لا تتوفر في معظم التكتلات القائمة، كما تشترك في العديد من الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أيضا، وبالنظر إلى الجانب الاقتصادي فإن الثروة النفطية تمثل ثلثي إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، وثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية والصادرات السنوية، ويبلغ مخزون هذه البلدان من النفط 45% من الاحتياطات العالمية المؤكدة و25% من صادرات النفط الخام العالمية، إضافة إلى ذلك تمتلك دول المجلس 17% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي<sup>1</sup>، ويمكن ذكر وتحليل المزايا الاقتصادية لمشروع العملة الخليجية كما يلي:

#### أ- رفع كفاءة أسواق رأس المال:

يمكن تحقيق هذا الهدف خاصة بوجود عملة موحدة لسوق واحدة، والتي سوف تساعد على تكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات، كما أن أسواق الأسهم ستنتمتع بحركية عالية، مما يعطي المرونة الكافية لتداول قيم وعوائد الأسهم في كافة دول المجلس، كما أنها ستزيد من إمكانية استقرار التوظيفات الأجنبية أكثر من السابق، بفضل زيادة التدفقات، حيث يتمكن المستثمرون من الحصول على الائتمان اللازم من أسواق دول الاتحاد بدون وجود أي نوع من القيود، وهو ما سيؤدي إلى جعل أسواق المال في تلك الدول أكثر جاذبية للأموال البينية والخارجية، كما أن الضغوط على إدارات الشركات

<sup>1</sup> - صالح فلاح، سامي مباركي: واقع وأفاق تطور الوحدة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى

اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005، ص 512.

ستزيد الحافز للرفع من مستويات الأداء، وذلك نظرا لتداول أدواتها المالية في جميع أسواق الاتحاد، مما يساعدها على رفع مستويات الإنتاجية.

### ب- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج:

من المؤكد أن العملة الخليجية الموحدة سوف تزيد من حركة التداول على مستوى الأسواق المالية مما يسمح أكثر للشركات الخليجية بالاندماج داخل السوق القطاعية أو القيام بعمليات الاستحواذ، مما يؤدي إلى اتساع نطاق عمل الشركات الخليجية وزيادة حجم المبادلات بينها، ورغم أن تصور هذا الهدف نظريا يشير إلى تحقيق مزايا عديدة إلا أن الواقع العملي يؤكد أن حجم التجارة البنينة الذي يمثل قاعدة لانطلاق العملة الموحدة لا يزال ضعيفا، فالسوق الخليجية الموحدة يبقى أداؤها غير ملموس، مما يتطلب توفير مناخ ملائم لأداء العملة. وإن كانت بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن عدم اكتمال وجود الانضباط المالي وكذا الافتقار إلى سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي ليست من المسائل التي يجب إتقانها بدرجة كاملة وفي جميع الدول الأعضاء قبل إنشاء الاتحاد النقدي، بل يبقى من الممكن استخدام الاتحاد النقدي كوسيلة لتحقيق انضباط أكبر وإدارة وتنظيم أفضل على مستوى دول الاتحاد<sup>1</sup>.

### ت- تحقيق الشفافية السعرية:

بوجود العملة الموحدة سوف تتحقق الشفافية السعرية في دول المنطقة، حيث ستجبر الشركات على فرض سعر موحد للسلع، وعند وجود فوارق في الأسعار فإن ذلك يدفع إلى نقل السلعة من سوق السعر المنخفض إلى سوق السعر المرتفع، وبالتالي ستميل الأسعار إلى أن تتوحد في جميع أسواق المنطقة. كما ستميل الأسعار لأن تكون أكثر تنافسية بحيث تصبح الشركات تحت ضغوط

---

<sup>1</sup> - Paul masson, catherine pattillo : une monnaie unique pour l'Afrique, finance et développement, décembre 2004, P14.

المنافسة بشكل أكبر، مما يشجع على النمو السريع للإنتاجية والكفاءة في ظل المناخ التنافسي.

### ث - تسهيل التجارة البينية:

يهدف مشروع العملة الموحدة أساساً إلى تسهيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنطقة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة مستويات النمو، وهو ما يقلل من آثار تقلبات معدل الصرف على التجارة بين الدول الأعضاء، ويساعد على القضاء على تكلفة تحويل العملات بين دول الاتحاد النقدي، ليس فقط في مجال الصفقات التجارية، وإنما أيضاً في مجال تدفقات رأس المال. كما أن العملة الموحدة وعن طريق خفض تكاليف إجراء الصفقات التجارية تساهم في زيادة حجم التجارة البينية. غير أن حجم التبادل التجاري اللازم لتحقيق الاتحاد النقدي الخليجي يبقى دون المستوى المطلوب، إذ تتركز معظم صادرات المجلس في القطاعات الإستراتيجية وهو ما يجعل حاجة التبادل البيني محدودة، ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي دول أعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة، إلا أن التبادل البيني بين دول المجلس والدول العربية لا يرقى أيضاً إلى المستوى المطلوب والجدول الموالي يظهر ذلك

### جدول رقم: 03

#### مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية لبعض التجمعات

حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات (%)		حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (%)		قيمة التجارة البينية ( مليون دولار )				
				الواردات		الصادرات		
2009	2005	2009	2005	2009	2005	2009	2005	
11.2	11.1	10.3	7.9	66.898	38.387	74.355	44.812	منطقة التجارة الحرة العربية
6.2	6.0	6.0	5.0	21.046	15.571	31.036	20.012	مجلس



								التعاون الخليجي
2.6	2.9	2.9	2.0	2.972	1.816	3.298	2.154	اتحاد دول المغرب العربي

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تشمل جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا.

اتحاد دول المغرب العربي يشمل تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا. المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص 175.

وبناء على معطيات الجدول وحسب البيانات الواردة في نفس التقرير فإن تجارة دول مجلس التعاون مع بقية الدول العربية لا تزال منخفضة نسبياً، حيث تشكل الصادرات البينية للإمارات وقطر والكويت حصصاً ضئيلة في صادراتها الإجمالية، وبالتالي تبقى تجارتها أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، وتوجه تجارة دول مجلس التعاون في معظمها نحو دول الاتحاد الأوروبي ودول آسيا كاليابان والصين وكوريا الجنوبية بالدرجة الأولى<sup>1</sup>.

### ج- تحقيق الحرية الاقتصادية ورفع مستويات النمو الاقتصادي:

يؤدي الاندماج الاقتصادي الكامل بين دول المجلس إلى وجود حرية أكبر في انتقال الأفراد وكذا تشجيع السياحة، مما يساعد على تسهيل المعاملات المالية وإلغاء الحواجز الجمركية. كما تساعد العملة الموحدة على رفع مستويات النمو الاقتصادي، حيث يؤدي غياب التقلبات في أسعار العملات إلى إزالة العوائق نحو إعادة هيكلة الإنتاج والنمو، وكذا تحسين الكفاءة الصناعية. فقبل إنشاء العملة الموحدة، ستحرص كل الصناعات على امتلاك تسهيلات في كافة

<sup>1</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص 174.

الدول الأعضاء، كوسيلة للتحوط ضد تغير إيرادات المبيعات في تلك الدول نتيجة تغيرات أسعار عملاتها. كما لا تستطيع الشركات أن تصمم هياكلها على أساس التكاليف المتدنية عبر دول الاتحاد دون أن تواجه مخاطر تغير معدلات الصرف. أما بعد إنشاء العملة الموحدة فإن الشركات يمكنها أن تنشئ هياكلها الإنتاجية على أساس هدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة، وهو ما يسمح بوجود تحسن كبير في الإنتاجية<sup>1</sup>. ويمكن القول أن ذلك سوف يؤدي إلى توفير الخيارات أمام العديد من المستهلكين والمستثمرين مما يؤدي إلى تحسين التجارة وزيادة الإنتاجية، وبالتالي فإن العملة الموحدة سوف تحقق وظائف جديدة في اقتصاديات الدول الأعضاء.

### ح- تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية:

يؤدي مشروع العملة الخليجية الموحدة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال بين دول المجلس، مما يسمح بالحصول على قروض من البنوك التجارية الخليجية، خاصة بوجود نظام لتوحيد أسعار الفائدة على القروض. وهو ما يتطلب على الأقل تشجيع الاندماج بين البنوك التجارية الخليجية، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة وربحية أكثر على مستوى تلك البنوك، بل يمكن اعتباره من الآليات التي سوف تزيد من قدرة تلك البنوك على تمويل الشركات والأنشطة الاستثمارية، ومن ثم يدعم مكانة العملة الموحدة في سوق الصرف الأجنبي.

### خ- تحقيق الانضباط النقدي والمالي:

---

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم السقا: تساؤلات حول العملة الخليجية الموحدة، ص 01، انظر الرابط الالكتروني:

تؤدي العملة الموحدة في اقتصاديات المنطقة التكاملية إلى تخفيض تكاليف الإصدار النقدي وذلك من خلال تكفل البنك المركزي للمنطقة بإدارة وإصدار العملة. كما أن إنشاء الاتحاد النقدي يزيد من المصالح المشتركة، مما يؤدي إلى تشجيع مستويات التنسيق والتعاون السياسي لضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي في تلك الدول، وهو ما من شأنه أن يزيد من عوائد التكامل الاقتصادي على كافة المستويات.

#### د - تعزيز القوة التفاوضية لدول المجلس:

من بين الأهداف الأساسية لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي هو تعزيز القوة التفاوضية للاتحاد مما يساعد على زيادة مكاسب هذه الدول في المفاوضات التجارية، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية للسلع الخليجية في الأسواق الخارجية. غير أن هذه النتائج مقرونة بالآثار الايجابية على صعيد السياسة النقدية والمالية والالتزام بمعايير التقارب المالي والنقدي، أي مدى الالتزام بالحدود النهائية لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام.

#### 05- التحديات القائمة أمام مشروع العملة الخليجية:

على الرغم من أن مشروع العملة الخليجية الموحدة سيحقق العديد من المزايا لاقتصاديات دول المجلس والاقتصاديات المرتبطة بها، فإن المخاطر التي قد تنشأ في ظل عدم وجود الكفاءة والشفافية التامة لإدارة الشؤون النقدية والمالية ستكون مكلفة جداً. ومن بين الأمثلة على المخاطر التي قد تحدث في منطقة العملة الموحدة نجد عدم الاستقرار المالي والنقدي، الذي قد ينشأ من عدم كفاية التمويل الخاص بالميزانيات الوطنية للدول الأعضاء، مما يدفع تلك الدول إلى ضرورة خلق عجز في الموازنة العامة قد يتجاوز أحياناً في غياب الشفافية معدلات العجز المتفق عليها في إطار الاتحاد النقدي، كما حدث في اليونان التي ظلت تراكم ما يزيد عن 350 مليار يورو كعجز في الميزانية دون علم باقي

أعضاء منطقة اليورو بذلك. والى جانب ذلك أيضا فان عدم الاستقرار المالي والنقدي قد ينشأ أيضا من ظروف إدارة سعر صرف العملة الموحدة، خاصة إذا لم تتم إدارة هذا المعدل بالكفاءة المناسبة من قبل البنك المركزي للمنطقة، وهو ما يؤثر لاحقا على استقرار الأسعار وقرارات المنتجين الخاصة بالاستثمار، وانتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد النقدي.

والى جانب المخاطر والمشاكل المتوقعة في منطقة العملة الموحدة فان التحديات المشتركة أمام دول مجلس التعاون الخليجي في إطار العملة الموحدة، تتطلب العديد من الجهود لمواجهتها بصورة كافية، وتعتبر الإرادة السياسية والاتفاق على آليات العمل الأساسية لتحقيق إنشاء الاتحاد النقدي، من التحديات المهمة أمام الدول الأعضاء، وفي الجانب الاقتصادي يبرز عدم التنوع في اقتصاديات دول المجلس من بين التحديات التي سوف تؤثر على حجم الارتباط بين تلك الاقتصاديات. وتعتبر الحاجة إلى تعزيز التجارة البينية بين دول المجلس، وإصلاح نظم المالية العامة وهياكل الملكية والضرائب، والالتزام بسقف العجز وكذا الالتزام بالحد الأقصى للدين العام، من اكبر التحديات القائمة في دول المنطقة الخليجية، بل هي من المسائل التي لا يمكن تجاوزها مؤقتا أو بناء على سياسات ظرفية. بل ينبغي على دول المجلس تحديدها من بين الأولويات التي تتطلب حجم خاص من الإصلاحات. كما يجب على الحكومات في إطار الالتزام بمتطلبات العملة الموحدة أيضا التخلي عن بعض الصلاحيات الخاصة بصناعة السياسة النقدية وسياسات معدل الصرف، لصالح الالتزام بسياسات نقدية مركزية.

ونظرا لكون اغلب إيرادات دول المجلس من الصادرات النفطية فان تلك الدول قد تفقد القدرة على إتباع سياسات نقدية توسعية خلال فترات هبوط أسعار النفط مع تحمل قدر من التضخم في سبيل زيادة الإيرادات العامة للدولة. ونظرا لان الإنفاق العام هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في دول

المجلس وأن العملة الموحدة تتطلب تخلي السلطات الوطنية عن رقابة الاحتياطات، فإن التحكم في العملة يتطلب التحكم في السياسات المالية للدول الأعضاء. ومن الملاحظ أن السياسات النقدية لبعض دول مجلس التعاون موجهة حالياً لمكافحة التضخم كهدف رئيسي خاصة في سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، بينما نجد أن الكويت والبحرين تهدف من خلال سياساتها الاقتصادية إلى زيادة النمو كهدف أساسي في المرحلة الحالية، من خلال اعتماد سعر الفائدة كآلية من بين آليات مختلفة للسياسة النقدية. وفي الجانب المقابل سعت بعض الدول الأخرى في المجلس مثل السعودية وقطر إلى التوسع في العرض النقدي لزيادة النمو وتمويل الاستثمار. ومن المحتمل أن يؤدي هذا الاختلاف في الأهداف والآليات إلى الاختلاف مستقبلاً حول السياسة النقدية المشتركة للمنطقة. ومن الضروري على دول المجلس استكمال الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لإنجاز الاتحاد النقدي خاصة في جانب أسعار الفائدة المصرفية وتخفيض معدلات التضخم إلى جانب استقرار سياسات الائتمان والإصدار والاستثمار. بما يضمن الحفاظ على أوضاع مالية قابلة للاستمرار، خاصة وان عدم التكيف مع السياسات الاقتصادية، قد يؤدي لتقويض الأهداف الاقتصادية الكلية الأخرى، كما يمكن أن يؤثر سلباً على المركز الائتماني للمنطقة بصفة عامة.

وفي إطار إبراز التحديات الأخرى أمام مشروع العملة الخليجية الموحدة نجد أن عدم التنوع في اقتصاديات دول المجلس التي تعتمد بشكل أساسي على النفط، سوف يؤدي إلى وجود قاعدة ضيقة للإنتاج خارج هذا القطاع، وهو ما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في الجانب الاقتصادي خاصة في ظروف تقلبات السوق النفطية. كما أن السعي إلى تحقيق مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في جانب السياسات الاقتصادية والمالية وكذا التشريعات المصرفية، يعتبر من المسائل المطلوبة حالياً للعمل، إلى جانب

ضرورة تفعيل آليات السوق الخليجية المشتركة وإزالة الحواجز والقيود أمام حركة الأشخاص الطبيعيين وتدفق رؤوس الأموال والعمالة، وهي كلها من المسائل المطلوبة ضمن قائمة الإصلاحات الأساسية في المنطقة.

### خاتمة عامة:

على الرغم من أن بلدان منطقة اليورو تتمتع بروابط جيدة في النقل والاتصالات وحجم التجارة البينية أفضل من دول مجلس التعاون الخليجي، فإن المخاطر على العملة في تلك المنطقة لا تزال قائمة. ويجب على دول المجلس ألا تتوقع الحصول على نفس المكاسب من الأداء الاقتصادي الموحد، حتى ولو بنسبة تتفق مع حجمها الاقتصادي، على النحو المتوقع من الاتحاد النقدي الأوروبي. وبالمقارنة بين دول مجلس التعاون ودول منطقة اليورو فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية وكذا البنية المؤسساتية، فإننا نجد أن قضايا تصميم المؤسسات وإصدار التشريعات والقوانين النقدية، قد تم حلها في منطقة اليورو إلى حد كبير. وعلى دول المجلس أن تحقق الإصلاحات المطلوبة على مستوى إتمام التشريعات اللازمة للعمل المشترك، والاتفاق سياسيا على القضايا المتعلقة بتوزيع إدارة المؤسسات بين دول المجلس على نحو يحقق الأهداف الاقتصادية. ومن أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

متابعة تحقيق الإصلاحات الخاصة بالجانب النقدي والمالي، وكذا تحقيق معايير التقارب في الأداء الاقتصادي

تفعيل آليات التكامل الاقتصادي خاصة السوق المشتركة، والتي تساهم في تفعيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

إقرار التشريعات التي تضمن توحيد الأداء الاقتصادي في المنطقة. وإنشاء البنية المؤسساتية اللازمة للاتحاد النقدي.

ربط العملة الموحدة بسلة من العملات، بدلا من الدولار أو اليورو، بهدف تجنب التراجع في أسعار صرف عملة الربط.

الاتفاق على كيفية إدارة البنك المركزي الخليجي، وإيجاد المرونة الكافية لتوسيع العضوية في الاتحاد.

وأخيرا يمكن القول أن مشروع العملة الخليجية سوف يحقق العديد من المزايا الاقتصادية للمنطقة، بل أن تلك المزايا تعتبر كافية لقبول مواجهة التحديات والمخاطر المحتملة، غير أن تحقيق هذا المشروع يتطلب العديد من الإصلاحات الحقيقية على مستوى السياسة النقدية والسياسة المالية. وسوف تتطلب تلك الإصلاحات مزيدا من الوقت، غير أن دول المجلس قد شرعت في تحقيق الاتحاد الجمركي ومشروع السوق الخليجية المشتركة، واتفاقية الاتحاد النقدي في أقل من سبع سنوات، وهو ما يمثل اختصارا هائلا للمدى الزمني اللازم لمشروع العملة الموحدة، ويمكن القول أن نجاح المشروع يتوقف على توفر المناخ الملائم للعملة الموحدة، عبر انجاز الإصلاحات في الوقت المطلوب، مما يضمن تجنب أو تقليل المخاطر المحتملة .

#### قائمة المراجع:

محمد بن بوزيان، الطاهر زياني: الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، سنة 2005.  
زايري بلقاسم: تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005.  
صالح فلاح، سامي مباركي: واقع وأفاق تطور الوحدة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الاغواط، 2005.

محمد سيقلني: التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.  
الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، مجموعة سامبا المالية، السعودية، فيفري 2011.

مستجدات التقارب، تقرير صادر عن وحدة الاتحاد النقدي، العدد الأول، الربع الأول 2009.

الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجموعة سامبا المالية، السعودية، تقرير ماي 2009.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010.

محمد إبراهيم السقا: تساؤلات حول العملة الخليجية الموحدة، ص 01، انظر الرابط الالكتروني:

[http://www.aleqt.com/author/Al\\_sgaa](http://www.aleqt.com/author/Al_sgaa)

Fritz Machlup : “ Economic integration/ worldwide. Regional. sectoral ”, Macmillan, London, 1976.

Tito Boeri : nouveaux citoyens , vieilles frontières, finances et développement, juin, 2004.

Paul Masson et Catherine Pattillo : une monnaie unique pour l’Afrique ?, finances et Développement, Décembre, 2004.